د/عمر الجيدي

مباحث في المذهب المالكي بالمغرب

1993

المبحث السادس

الكتب الأمهات في المذهب المالكي

من المصطلحات التي درج عليها المالكية في كلامهم، وتعارفوا عليها فيما بينهم، وتناقلتها كتبهم، مصطلح (الأمهات)، وهو مصطلح يعنون به كتبا أربعة تعتبر من أجود وأشهر ما ألف في المذهب المالكي في مرحلة التأسيس، بعد الموطأ الأصل الأول لهذا المذهب.

وهذه الكتب هي : المدونة، والواضحة، والعتبية أو المستخرجة، والموازية، وهي التي تشكل الأسس التي قام عليها المذهب المالكي.

لقد وصلنا من هذه الأمهات، كتابان هما : المدونة والعتبية، أما الواضحة والموازية فلم يصلنا منهما إلا نتف يسيرة موزعة في بعض المكتبات، وبعضها مبثوث في كتب الفروع.

وبقدر ما نعتز بوجود المدونة والعتبية، بقدر ما نأسف لضياع الواضحة والموازية.

من المؤسف أن تضيع واضحة إبن حبيب التي كان عليها المدار في مدارسة الفقه المالكي، والتي ظلت مرجعا أساسيا لطلبته عبر قرون وأجيال، ومن المؤسف أيضا أن يضيع كتاب «الموازية» لمحمد بن المواز الإسكندرى الذي قيل عنه : إنه أَجَلُّ كتاب ألفه المالكية، والذي كانت المشيخة تفضله على سائر كتب المذهب، لصحة مسائله، وبسط كلامه، إذ كان صاحبه قصد فيه إلى بناء الفروع على الأصول، دون أن يكتفي بجمع الروايات، ونقل السماعات، كما فعل البعض من معاصريه ومن تقدمه.

من المؤسف إذن أن تضيع مثل هذه المصنفات التي رَسَّخَتْ المذهب المالكي في عقول معتنقيه، والتي كان لها الفضل في انتشاره وازدهاره واستمراره، إن هذين الكتابين وما ضارعهما لو وصلتنا لاستطعنا أن نعرف المزيد عن مكونات هذا المذهب على مستوى بنائه الداخلي.

غير أن الأمل ما يزال معقودا على البحث العلمي الجاد الذي قد يفلح في يوم من الأيام في العثور على ما ضاع، أو ما هو في حكم الضياع، وإلحاقه بما هو موجود، إذ كثيرة هي المؤلفات التي كان البعض يسلم بفقدانها ظهرت للوجود بفضل البحث والتنقيب، لا سيما إذا علمنا أن معظم التراث الإسلامي ما يزال مركوما في المكتبات العامة والخاصة، وجله في ملكية الأجانب.

لقد حصر المالكية إذن أمهات المذهب في المصنفات الأربع على الترتيب الذي أشرنا إليه، المدونة، ثم الواضحة، ثم العتبية أو المستخرجة، ثم الموازية.

أما المدونة فهي : للإمام عبد السلام سحنون المتوفى سنة 240هـ أقدم كتاب وصلنا في المذهب المالكي بعد الموطأ، وهو عبارة عن أسئلة سئل عنها عبد الرحمن بن القاسم، فأجاب عنها بما كان سمعه من شيخه مالك بن أنس (179هـ)، وكان إذا لم يجد في المسألة جوابا لمالك يجيب عنها باجتهاده، وأول من سأله عنها أسد بن الفرات (213هـ) فدون ما سمع منه، وأضاف إلى هذا السماع مسائل فقهية كان قد تلقاها عن العراقيين، وعنه تلقاها تلميذه سحنون قبل أن يرحل إلى ابن القاسم للتأكد من هذا السماع، ومدى جريانه على أصول مالك، فأصل المدونة إذن هي الأسدية، إلا أن سحنونا لما قدم بالرواية المصححة على ابن القاسم هذبها ونسقها تنسيقا جديدا، وبوبها وألحق بها من خلاف كبار أصحاب مالك ما اختار ذكره، وذيل أبوابها بالحديث والآثار، إلا فصولا منها مفرقة بقيت على أصل اختلاطها في السماع[1] ولذلك تسمى المدونة وتسمى المختلطة[2].

فالمدونة التي بين أيدينا هي ثمرة مجهود ثلاثة من الأئمة : مالك بإجاباته، وابن القاسم بقياساته وزياداته، وسحنون بتهذيبه وتنقيحه وتبويبه، وبعض إضافاته، ذلك بأن المدونة أساسا سماعات ابن القاسم من مالك أجاب بها عن أسئلة سحنون لما قدم إليه من تونس طلبا للعلم وتصحيح رواية أسد، فكان ابن القاسم إذا وجد في المسألة المسؤول عنها قولا لمالك، أجاب طبق ما سمع منه، وإلا قاس على أصله، وأحيانا كثيرة يجتهد رأيه وإن خالف قواعد مذهب إمامه إن تبين له وجه الدليل كما أن سحنونا لم يكتف فقط بالجمع والتنسيق، بل أضاف إلى ذلك إضافات من الموطأ، ومن سماعات شيوخه، وما اختاره لنفسه.

والمدونة هي أصل المذهب المالكي، وعمدة الفقهاء في القضاء والإفتاء المرجح روايتها على سائر الأمهات، وهي الأصل الثاني بعد الموطأ في الفقه المالكي إذ بها كانوا يتناظرون ويتذاكرون، وإليها كانوا يرجعون فيما أشكل عليهم من هذا المذهب[3].

ولعل أي كتاب من كتب المذهب لم يحظ بما حظيت به المدونة، إذ تعلق الناس بها، وحفظوها عن ظهر قلب على كبر حجمها، وأكثروا من الشروح لها، ومن التعليق عليها، والتنبيه على غريبها ومشكلاتها، وقد كان سحنون في مقدمة المعجبين بها لذلك رأيناه يوصي طلابه بالإعتناء بها، والإعتماد عليها ويقول :

(1) المدارك 299/3.

(2) المدارك 299/3.

(3) المدارك 272/3.

«عليكم بالمدونة، فإنها كلام رجل صالح وروايته»[1]، وقد بين منزلتها وجلالة قدرها حين قال : «إنما المدونة من العلم بمنزلة أم القرآن تجزىء في الصلاة عن غيرها، ولا يجزىء غيرها عنها[2]، أفرغ الرجال فيها عقولهم، وشرحوها وبينوها، فما اعتكف أحد على المدونة ودراستها إلا عرف ذلك في ورعه وزهده، وما عداها أحد إلى غيرها، إلا عرف ذلك فيه، ولو عاش عبد الرحمن أبدا، ما رأيتموني أبدا[3].

وروى ابن رشد عن بعضهم قوله «ما بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك رحمه الله ولا بعد الموطأ ديوان في الفقه أفيد من المدونة»[4].

لقد اهتم الناس بالمدونة إهتماما بالغا، واعتنوا بها عناية فائقة، ورجحوها على سائر كتب المذهب، وما كثرة الشروح التي وضعت عليها، والتعاليق التي دارت حولها، والإختصارات لها، إلا دليل على هذا الإهتمام، وهذه العناية.

وتحدثنا كتب الطبقات أن عددا وافرا من الفقهاء كانوا يحفظونها عن ظهر قلب، فيحكي عياض أن محمد بن سليمان الأنصاري الطليطلي كان يستظهرها كتبها في اللوح فحفظها كما يحفظ القرآن[5]، ويذكر الشيخ أحمد بابا، أن الشيخ أحمد المرجولي كان يحفظها عن ظهر قلب، ويستحضر شراحها، وكذا الشيخ إسحاق بن يعمر الغماري وأبا القاسم السيوري الذي أملاها من حفظه لما فقدت مرة من القيروان[6]، وأبا الحسن علي بن عَشْرِين أملاها من حفظه، بحيث لما وجدوا نسخة قوبلت عليها النسخة التي أملاها من حفظه لم يجدوا بينهما اختلافا إلا في واو أو فاء[7].

وعندما أحرق الموحدون كتب الفروع وضمنها المدونة، كتبت من حفظ عبد الله بن عيسى التادلي[8].

على أن المختار السوسي يحدثنا في المعسول والعُهْدَةُ عَلَيْهِ أن أهل دغاغ كان يحفظ

---

(1) المدارك 200/3 والمعيار 23/12.
(2) المقدمات لإبن رشد 44/1.
(3) المقدمات 44/1.
(4) المصدر.
(5) المدارك 177/3.
(6) نيل الإبتهاج ص 20.
(7) الفكر السامي 74/4.
(8) نيل الإبتهاج ص 138.

المدونة منهم عن ظهر قلب ستة آلاف وسبعمائة وستون رجلا وخمسمائة من النساء[1]. فإذا صح هذا يكون هؤلاء قد وضعوها والقرآن الكريم في مرتبة واحدة، فلا نعلم هذا عن المغاربة إلا في حفظهم لكتاب الله.

ومن إعجاب الناس بالمدونة، وتقديرهم لمكانتها، ما يروى عن بعض الشيوخ أنه قال :ما من حكم نزل من السماء إلا وهو في المدونة[2]، وكان أبو حفص العطار يقول : «ألقوا علي كل سؤال، فأنا أخرجه من المدونة، فقيل له : إذا شقت أمعاء رجل، ثم قتله آخر، من أين يؤخذ من المدونة ؟ فقال من مسألة السن[3]. ولذلك اعتبروا المدونة عند أهل الفقه، ككتاب سيبويه عند النحاة، وكتاب إقليدس عند أهل الحساب[4]، وكان أبو محمد بن أبي زيد يقول : من حفظ المدونة والمستخرجة لم تبق عليه مسألة[5]، وقد شرط أهل الأندلس في سجلاتهم أن لا يخرج القاضي عن قول ابن القاسم ما وجده إحتياطا ورغبة في صحة الطريق الموصل لمذهب مالك[6]، كما أن أمراء قرطبة كانوا يرسمون ذلك في مراسم وظهائر الدولة[7]، وكان المتأخرون إذا نقلت لهم مسألة من غَير المدونة، وهي في المدونة موافقة لما في غيرها عدوه خطأ[8]، فهذا وغيره مِمَّا لم ننقله، يظهر لك مقدار حرص القوم على اعتماد هذا الكتاب واعتدادهم به، وأن من لم يتمرس بفقهه، ويطلع على خفاياه، ويدرك مشكلاته لم يكن فقيها في رأيهم.

ومع هذا، لم تسلم من غضب بعض الناس الذين تضايقوا منها ومن المهتمين بها، فقد تعرضت المدونة للإحراق في الغرب الإسلامي مرتين، مرة في تونس على يد عباس الفارسي الذي كان محدثا يبغض أهل الفقه والرأي، ويقع في أسد وابن القاسم[9]، ومرة في المغرب على يد الموحدين[10]، إلا أن ذلك لم يفت في عضد المالكية، ولم يثنهم عن الإهتمام بها، والعناية بنشرها بين الناس، دراسة وحفظا وشرحا، حتى عدت شروحها ومختصراتها بالعشرات.

---

(1) المعسول 9/4.
(2) الديباج ص 61 والمعيار 323/1 وجذوة الإقتباس 127/1.
(3) المعيار 323/1.
(4) المقدمات 1/ 45 طبعة دار الغرب.
(5) الديباج 256.
(6) التبصرة لابن فرحون 57/1 وشرح الخطاب لخليل 28/6.
(7) الأبحاث السامية 101/1.
(8) المعيار 24/12.
(9) المدارك 300/3.
(10) المعجب 400.

هذا وقد كان للمالكية في تعليمها وتعلمها طريقتان : طريقة أهل العراق، وطريقة القرويين (القيروانيين)، ففقهاء العراق جعلوا في مصطلحهم مسائل المدونة كالأساس، وبنوا عليها فصول المذهب بالأدلة والقياس، ولم يعرجوا على الكتاب بتصحيح الروايات، ومناقشة الألفاظ، ودأبهم القصد إلى إفراد المسائل، وتحرير الدلائل على رسم الجدليين وأهل النظر من الأصوليين، وأما الاصطلاح القروي : فهو البحث عن ألفاظ الكتاب، وتحقيق ما احتوت عليه بواطن الأبواب، وتحقيق الروايات، وبيان وجوه الإحتمالات، والتنبيه على ما في الكلام، واضطراب السماع، وافق ذلك عوامل الإعراب أو خالفها، وقد سلك القاضي عياض في تنبيهاته مسلكا جمع فيه بين الطريقتين والمذهبين، وذلك لقوة عارضته[1]

2 – **وأما الواضحة فهي** : لعبد الملك بن حبيب المتوفى سنة 238هـ، أشهر فقهاء الغرب الإسلامي، بل عالم الدنيا كما وصفه الإمام سحنون، ألف واضحته في الفقه والسنن، مقتفيا فيها منهج الإمام مالك، الجامع بين الأصول والفروع، وهو كتاب جليل القدر، كبير النفع، عظيم المنزلة في قلوب الفقهاء، عليه كان معتمدهم في التفقه والتنظير، وظل مرجعا أساسيا لهم ردحا طويلا من الزمن، تدلنا على ذلك هذه النقول التي تحتفظ بها مؤلفات من جاء بعده، وهذا لا يستغرب من كتاب حظي بثقة العلماء قديما وحديثا حتى جزم بعضهم بأنه لم يؤلف مثله[2].

يقول العتبي : رحم الله عبد الملك، ما أعلم أحدا ألف على مذهب أهل المدينة تأليفه، ولا لطالب علم أنفع من كتبه، ولا أحسن من اختياره، وذكر ابن حزم واضحة ابن حبيب فقال : المالكيون لا تمانع بينهم في فضلها واستحسانهم إياها[3]، ولهذا عكف عليها أهل الأندلس قراءة وشرحا واختصارا، قبل أن يتحولوا إلى العتبية فيما بعد، فقد ذكر ابن خلدون أن أهل الأندلس في بداية الأمر، عكفوا على الواضحة، لكنهم فيما بعد هجروها، واعتمدوا العتبية[4]، ولا نعرف السر في هجران الأندلسيين للواضحة، وإقبالهم على العتبية، مع أن هذه الأخيرة، تكلم العلماء فيها، ووصفوا مسائلها بالشواذ والغرائب، حتى إن الكثير من مشايخهم حَذَّرُوا من مسائلها، فقد كان الحافظ أبو بكر ابن العربي يقول لطلبته : «إياكم والعتبية فإنها بلية»[5]، وذكر ابن لبابة أن العتبي جمع المستخرجة،

---

(1) ازهار الرياض 23/3 ومناهج التحصيل (مقدمة الكتاب).
(2) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ص 270 ترجمة : 816.
(3) نفح الطيب 171/3.
(4) المقدمة 450 ط : المكتبة التجارية.
(5) عارضه الاخوذى 85/1.

وكثر فيها من الروايات المطروحة والمسائل الشاذة، إذ كان يُوتَى بالمسألة الغريبة فإذا أعجبته قال : «أَدْخِلُوهَا في المستخرجة»[1] وجزم ابن وضاح بأن فيها خطأً كثيرا[2].

من العجب إذن أن يقبلوا على العتبية وقد قيل فيها ما قيل ويتركوا الواضحة مع امتداحهم لها، إنَّ أي مصدر لم يوضح لنا الأسباب، لكن ينبغي أن لا نولي كبير اهتمام لما ذكره، إبن خلدون، فإقبال الناس على الواضحة ظل مستمرا ما انقطع أبدا على توالي الأزمان، ومن الذين عنوا بخدمة الواضحة تعليقا أو تهذيبا أو اختصارا نذكر : الفقيه خلف بن القاسم الأزدي المعروف بالبرادعي[3]، وفضل بن سلمة الجهني[4]، وابن فرحون[5].

وهكذا ففي الوقت الذي كان فيه الإمام عبد السلام سحنون في القيروان يجمع مدونته وينقحها ويهذبها، ويرتب مسائلها، كان زميله عبد الملك بن حبيب في الأندلس يدون موسوعته الفقهية الحديثية، فهما إذن نتاج عصر واحد.

وقد احتفظت لنا بعض المكتبات بقطع من الواضحة، كمكتبة القرويين، بها قطعة من 42 ورقة[6]، ومكتبة القيروان التي يوجد بها عدة قطع إحداها تضمنت الجزء الأول من كتاب الوضوء، لكن هناك مصدر مالكي ما يزال موجودا يحتفظ بجزء هام من الواضحة، وهو كتاب النوادر والزيادات لإبن أبي زيد القيرواني، وهو قيد التحقيق.

3 – العتبية أو المستخرجة وهي : لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي القرطبي المتوفى سنة 254هـ أو 255هـ، سمع من يحي بن يحي وغيره، كان حافظا للمسائل، جامعا لها، عارفا بالنوازل، لم يكن أحد بالأندلس يتكلم معه في الفقه، ولا كان بعده أحد يفهم فهمه، إلا من تعلم عنده[7]، وكان عظيم القدر عند العامة معظما في زمانه، وكتابه هذا يسمى العتبية نسبة إليه، ويسمى المستخرجة لأنه استخرجها من الأسمعة التي رويت عن الإمام مالك بواسطة تلاميذه، وتلاميذهم، وقد أكثر فيها – كما قال ابن لبابة – من الروايات الغريبة والمسائل الشاذة مما جعل العلماء يقفون منها مواقف متباينة، إذ ذمها قوم، ومدحها آخرون.

---

(1) المدارك 253/4.

(2) المصدر.

(3) الديباج ص 112 والمعيار 46/6.

(4) شرح الحطاب على المختصر 46/1.

(5) مواهب الجليل 303/1.

(6) حسبما ورد عند الاستاذ الجليل محمد المنوني، وعند موراني 24 ورقة، انظر دراسات في مصادر الفقه المالكي ص 36.

(7) المدارك 253/4.

وطريقة تأليف هذا الكتاب عجيبة ذلك بأن العتبي لما جمع الأسمعة وضع كل سماع في دفتر خاص، ثم أعطى لكل دفتر تسمية يعرف بها من خلال المسألة التي سطرها أول الدفتر، وفي كل دفتر من هذه الدفاتر مسائل مختلطة من أبواب الفقه، فلما رتبها على الأبواب الفقهية جمع في كل كتاب من كتب الفقه ما في هذه الدفاتر من المسائل المتعلقة بذلك الكتاب، ومن ثم جاءت تراجم الكتاب غريبة من حيث التسمية، خفيت على كثير من أهل العلم، وأوقعتهم في إشكالات دفعتهم إلى التساؤل عن سر مناسبة الرسوم للمحتويات، من هذه التساؤلات : السؤال الذي رفع إلى القاضي ابي القاسم ابن ورد المتوفى سنة 540هـ ونصه : «رُسُومُ العتبية التي لا تجانس الفصول المقترنة بها هل كانت مجالس أو أوقات ؟ فأجاب ابن ورد : إنما هي أسماء لكتب كانت تألفت عند الآخذين تعليقا على من أخذوا عنه سماعا منه على طريقة التعاليق، لا على طريقة التواليف، وكانوا يجزئونها أجزاء، فالمسألة التي كانت تتفق لن تقع في أول جزء من تلك الأجزاء، سمي الجزء بها وإن كان مشتملا على أنواع كثيرة غيرها، ثم لما روى محمد بن أحمد العتبي رحمه الله تلك الأسمعة عن شيوخه، وأراد استخراج هذا الديوان منها ضم كل شكل منها إلى شكله، وأضافه إلى التسمية والنسبة إلى أصله، فهذا هو شرح الكتاب، وطريقة واضعه فيه[1].

وقد جمع فيها سماع ابن القاسم وأشهب وابن نافع ثلاثتهم عن مالك، وأضاف إليهم سماع عيسى بن دينار وغيره عن ابن القاسم، ويوخذ من كلام ابن الفرضي أن الذي بوب العتبية هو عبد الله بن محمد الأعرج الشذوني الأندلسي (ت 309 أو 310هـ)، وهو من الآخذين عن العتبي[2].

وقد وصف ابن حزم العتبية فقال : «إنَّ لها في إفريقية القدر العالي والطيران الحثيث[3]» أما ابن رشد فيظهر أنه أعجب بها قبل أن يتصدى لشرحها وبيانها، فهو يصف العتبية بأنه كتاب عول عليه الشيوخ المتقدمون من القرويين والأندلسيين، واعتقدوا أن من لم يحفظه ولا تفقه فيه كالمدونة وتفقهه فيها بعد معرفة الأصول، وحفظه لسنن رسول الله ﷺ، فليس من الراسخين في العلم، ولا من المعدودين فيمن يشار إليه من أهل الفقه[4].

وعندما بدأ تدريسها لطلابه، استشكلوا بعض المسائل فالتمسوا منه أن يبينها لهم،

---

(1) أجوبة ابن ورد ص 7 مخطوطة شيخنا الجليل محمد المكي الناصري.
(2) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ص 222 ترجمة 665.
(3) النفح 171/3.
(4) البيان والتحصيل 28/1.

ويفسر متناقضاتها، فاستجاب لطلبهم بكتابه البيان والتحصيل الذي أفرغ فيه مهارته الفقهية، من حيث تحصيل الأقوال، وتوجيهها وتعليلها وتوضيح إشكالاتها... دل ذلك على غزارة علمه، وسعة اطلاعه، وعمق فهمه، وليس ابن رشد وحده الذي عني بها، فقد شاركه غيره في هذه العناية، فبعضهم هذب، وبعضهم اختصر، ففضل بن سلمة الجهني، ويحي بن عمر الكِنَاني، وابراهيم بن شنظير، ومحمد بن عبد السلام سحنون، وابن ابي زيد القيرواني اختصروها، والشذوني قام بتبويبها...

ولعل عناية الناس بها كان مصروفا إلى اختصارها أكثر من شرحها، يدُلّ لذلك ما صرح به أبو الوليد ابن رشد في مقدمة البيان والتحصيل حيث قال : إنه ديوان لم يعن به أحد ممن تقدم، كما عنوا بالمدونة التي كثرت الشروح لها[1].

والحمد لله على أن احتفظ لنا بها ابن رشد في شرحه لتطبع ضمنه، وتؤلف وإياه موسوعة من موسوعات الفقه المالكي العظيمة.

4 – الموازية : هي لمحمد بن ابراهيم بن زياد الإسكندرى المعروف بابن المواز المتوفى سنة 269هـ من أبرز وجوه المدرسة المالكية، ورمز من رموزها، وأشهر رجالاتها، ومن الرواد الذين تفتخر بهم هذه المدرسة، تفقه بابن الماجشون، وابن عبد الحكم، وأصبغ، وكتابه «الموازية» من أجل كتب المالكية، وأصحها مسائل، وأبسطها كلاما وأوعبها، وكان أبو الحسن القابسي يرجحه على سائر الأمهات، إذ كان صاحبه قصد إلى بناء فروع أصحاب المذهب على أصولهم في تصنيفه، وغيره إنما قصد لجمع الروايات، ونقل منصوص السماعات.

وقد تضمن الكتاب جزءا تكلم فيه على الشافعي، وعلى أهل العراق، ونسخه كما قال عياض كانت تختلف فيما بينها زيادة ونقصا، ففي بعض نسخه، سقطت بعض الأبواب، كالصلاة، والطهارة، ويظهر أنه خص كل باب بكتاب مستقل، على طريقة مؤلفي ذلك العصر، الذين كانوا يجزئون الأبواب، ويفردونها بالتأليف[2].

وهذا الكتاب الذي ظل عمدة المالكية زمنا طويلا، اختفى عن أنظار الدارسين في هذا العصر، إذ لم يبق منه إلا قطعة رقية صغيرة من 35 ورقة في خزانة المرحوم الطاهر بن عاشور حسب إفادة صاحب تاريخ التراث[3]، غير أن الجزء الأعظم منه ما يزال محفوظا في كتاب النوادر والزيادات، فقد احتفظ لنا ابن أبي زيد في هذا الكتاب بنصوص كثيرة من الموازية، لعلها تشكل جل الكتاب.

---

(1) نفس المصدر.

(2) أنظر المدارك 169/4.

(3) أنظر فؤاد سزكين تاريخ التراث 148/2 وانظر أعلام الزركلي 183/10.

وكان الذي أدخل الموازية لبلاد الغرب الإسلامي، هو الفقيه دراس بن إسماعيل الفاسي ت 357هـ، أدخلها أولا إلى القيروان وحَدّثَ بها هناك، ثم سار بها نحو المغرب فيما بعد[1]، وقد اختصر الموازية صاحب المختصرات فضل بن سلمة الجهني 319هـ كما جمع بينها وبين العتبية[2].

هذه الأمهات الأربع هي التي أوجز الكلام عليها إبن خلدون في المقدمة فقال : «ولم تزل علماء المذهب يتعاهدون هذه الأمهات بالشرح والإيضاح والجمع، فكتب أهل إفريقية على المدونة ما شاء الله أن يكتبوا، مثل ابن يونس واللخمي، وابن محرز، والتونسي، وابن بشير وأمثالهم، وكتب أهل الأندلس على العتبية ما شاء الله أن يكتبوا مثل : ابن رشد وأمثاله، وجمع ابن أبي زيد جميع ما في الأمهات من المسائل والخلاف والأقوال في كتاب النوادر، فاشتمل على جميع أقوال المذهب وفرع الأمهات كلها، في هذا الكتاب، ونقل ابن يونس معظمه في كتابه على المدونة، وزخرت بحار المذهب المالكي في الأفقين إلى انقراض دولة قرطبة والقيروان، ثم تمسك بها أهل المغرب بعد ذلك[3].

وليت عُلَمَاءَنَا الذين جاءوا بعد هؤلاء نسجوا على منوال هذه الكتب وسلكوا المهيع الذي سلكه أصحابها في تدوين الفقه الواضح المبسوط، بدل الإلتجاء إلى تعقيد الأفكار، والغُلُوِّ في الإختصار، مما أحال الفقه المالكي إلى الرموز والألغاز، اضطر الناس معها إلى الإستعانة على فهمه بكثرة الشروح والحواشي، فضاع الفقه، وتحجر الفقهاء.

---

(1) النبوغ ص : 50.
(2) أنظر شجرة النور الزكية ص : 82.
(3) المقدمة ص : 450 ط التجارية.